الأمم المتحدة

EP

UNEP/GCSS.XI/10/Add.2

Distr. General
15 January 2010

Arabic
Original: English

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي
بالي، إندونيسيا، ٢٤ – ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا الناشئة في مجال السياسات العامة: البيئة في النظام المتعدد الأطراف

ورقة معلومات أساسية للمشاورات الوزارية

ورقة مناقشة مقدمة من المدير التنفيذي

التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية

موجز

أعدت هذه الوثيقة بغية تزويد الوزراء بإحاطة موجزة بالمعلومات الأساسية عن موضوع الموضوع الثالث من المشاورات الوزارية المزمع إجراؤها في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي: "البيئة في النظام المتعدد الأطراف: التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية". والقصد من وراء الوثيقة هو رفد النقاش أثناء المشاورات الوزارية.

* UNEP/GCSS.XI/1.

160210 K1060059

لدواعي الاقتصاد في النفقات طُبعت نسخ محدودة من هذه الوثيقة، ويرجى من المندوبين التفضل بإحضار نسخهم للاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

مقدمة

١ - ستنصب المناقشات المزمع إجراءوها أثناء المشاورات الوزارية في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي على موضوع "البيئة في النظام المتعدد الأطراف". وفي إطار هذا الموضوع الجامع، ستناقش ثلاثة موضوعات مترابطة تحظى بقدر كبير من الاهتمام في الأجندة الدولية. وسيكون عنوان الموضوع الثالث منها "التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية". وستتاح الفرصة لوزراء البيئة في العالم للقيام بما يلي:

(أ) مناقشة التقدم المحرز في بلوغ أهداف التنوع البيولوجي وما سواها من الأهداف ذات الصلة ومن بينها تلك المتصلة بالهدف الإنمائي ٧ للألفية وذلك في سياق إعلان عام ٢٠١٠ عاماً للتنوع البيولوجي؛[(١)]

(ب) مناقشة الدراسة المعنونة "اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي" وتبعاته على التنوع البيولوجي؛

(ج) الإلمام بأحدث المعلومات ومناقشة التقدم المحرز في تنفيذ القرارات ذات الصلة بأوجه التآزر بين العلوم والسياسات في إطار منتدى حكومي دولي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية؛

(د) النظر في مساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢، لاسيما من حيث تركيزه على الاقتصاد الأخضر[(٢)] في سياق التنمية المستدامة واستئصال الفقر وتبعات ذلك على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

٢ - والقصد الأول من إعداد هذه الوثيقة هو تزويد الوزراء بمعلومات أساسية عن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وتحديد السياق الذي تتم فيه. بيد أن الوثيقة ينبغي أن تُقرأ مقرونة بالوثيقة UNEP/GCSS.XI/10 المعنونة "الإدارة البيئية الدولية والتنمية المستدامة" وبالوثيقة UNEP/GCSS.XI/10/Add.1 المعنونة "الاقتصاد الأخضر" وذلك بسبب العلاقة اللصيقة بمسائل أخرى سيناقشها الوزراء في الدورة الاستثنائية الحادية عشرة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

٣ - وتتطرق هذه الوثيقة إلى الفرص السانحة لتحقيق قسط أوفر من التجانس بين الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي والنداءات الداعية في الآونة الأخيرة لاستعراض أهداف التنوع البيولوجي، وهي تبين أهمية خدمات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية لمنفعة البشرية وتوضِّح بإيجاز كيف يفاقم تغير المناخ فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية. وتناقش الوثيقة النتائج التي أسفرت عنها دراسة اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وهي تسلط الأضواء على أهمية تعزيز أوجه التآزر بين العلوم والسياسات في مضمار التنوع البيولوجي. وتبرز الوثيقة أيضاً ما ينطوي

(١) تجدر الإشارة أيضاً إلى أن عام ٢٠١٠ قد أُعلن عاماً دولياً للغابات.

(٢) http://www.Unep.org/greeneconomy.

عليه الاحتفال بالسنة الدولية للتنوع البيولوجي من زخم يرفد وضع أهداف وإعداد برامج جديدة. وفي نهاية المطاف، يطرح عدد من الأسئلة لإثراء النقاش أثناء المفاوضات الوزارية.

أولاً – معلومات أساسية

٤ – ظل الحفاظ على التنوع البيولوجي والموائل محط اهتمام دولي طوال عقود عديدة، ففي الستينات بدأت مفاوضات بشأن اتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً لطيور الماء (اتفاقية رامسار) واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض. وفي عام ١٩٧١، أكسب اعتماد اتفاقية رامسار الانشغال الدولي الناجم عن استفحال فقدان موائل الطيور المائية المهاجرة في الأراضي الرطبة وتدهورها طابعاً قانونياً. وبعد سنتين فقط من ذلك، اعتُمدت اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض بغية تبديد المخاوف بشأن الاتجار الدولي في التنوع البيولوجي الذي بات يهدد صميم مقومات بقاء بعض الحيوانات والنباتات البرية.

٥ – وفي عام ١٩٧٩، أفضى ازدياد إدراك أهمية موائل الأحياء البرية وضرورة الحفاظ على كافة الأنواع المهاجرة إلى اعتماد اتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، مما أكد ضرورة توفير حماية صارمة لأشد الأنواع عرضة للانقراض.

٦ – وبعدئذ حظيت أهمية التنوع البيولوجي بمزيد من الاهتمام في عام ١٩٩٢ باعتماد اتفاقية التنوع البيولوجي. وتجمع الاتفاقية، بصفتها مفهوماً يتسم بالتكامل، كافة أشكال الحياة بدءً بالجينات وانتهاءً بالأنواع والنظم الإيكولوجية – التي تنتج البنية الأساسية الإيكولوجية العالمية التي لا تقدر قيمتها بثمن وتسدي خدمات حيوية.

٧ – وتكوِّن هذه الاتفاقيات الأربعة والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي (اتفاقية التراث العالمي) مجموعة اتفاقيات التنوع البيولوجي العالمية.

ثانياً – أوجه التآزر

٨ – تم منذ عدة سنوات خلت استحداث وسائل مثل فريق الاتصال المشترك[٣] وفريق الاتصال المعني بالتنوع البيولوجي[٤] لاستنباط أوجه التآزر بين الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي. وتركز

---

(٣) في آب/أغسطس ٢٠٠١ تم إنشاء فريق اتصال بين اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وخاصة في إفريقيا (اتفاقيات ريو) ليكون منتدى غير رسمي لتبادل المعلومات واستكشاف الفرص لأنشطة التآزر وتحقيق مزيد من التنسيق. ويتألف الفريق من المسؤولين عن الهيئات العلمية الفرعية للاتفاقيات والأمانات التنفيذية وأعضاء الأمانات.

(٤) وفق القرار ٢٦/٧ لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، تم إنشاء فريق اتصال معني بالتنوع البيولوجي وذلك تعزيزاً للتعاون. ويتألف هذا الفريق من الرؤساء التنفيذيين الستة للاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وهي (اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض واتفاقية حفظ

مجالات اختصاص هذه الاتفاقيات على تحديد خيارات تتعلق ببرامج عمل مشتركة. ولا يزال المجال رحباً لقطع أشواط أبعد في تحقيق التآزر بين الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي. وقد أبدت بعض البلدان اهتمامها، عبر الجمعية العامة ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي وشتى مؤتمرات الأطراف، باستكشاف مزيد من فرص التآزر.

٩ - وسيستثمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الجهود التي تُبذل دون انقطاع لمد جسور التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في إطار مجموعة المواد الكيميائية والنفايات، وسيصب البرنامج جل اهتمامه على تحقيق التآزر بين الاتفاقيات ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وذلك خلال فترة السنتين القادمة، وذلك على نحو يتسق مع اختصاصاته، ومع مراعاة سلطة شتى مؤتمرات الأطراف واستقلالها الذاتي. وكما ورد بالتفصيل في عدة تقييمات لضرورة التآزر (بما في ذلك تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنية بالإدارة البيئية السليمة[٥] وأعمال فريق إدارة البيئة بشأن أوجه التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالتنوع البيولوجي) ثمة خيارات للعمل على أوجه التآزر بين اتفاقيات التنوع البيولوجي. وأوجه التآزر هذه مترابطة من حيث المسائل والموضوعات. وتتيح أهداف التنوع البيولوجي العالمية التي تخضع للنقاش في الوقت الراهن فرصة سانحة لاستنباط مزيد من الخيارات الكفيلة بتحقيق قدر أكبر من التآزر.

(٥) JIU/REP/2008/3.

أنواع الحيوانات البرية المهاجرة واتفاقية الأراضي الرطبة بوصفها موئلاً لطيور الماء والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واتفاقية الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلاً لطيور الماء واتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي.

١٠ - وتسعى الأعمال المضطلع بها عبر مبادرة الفقر والبيئة، التي يشترك في إدارتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، لتركيز الاهتمام على الخطط الرامية إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ودعماً لهذه الأعمال، سينشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقريراً عن الصلات المشتركة بين التنوع البيولوجي والأهداف وذلك خلال الشق الرفيع المستوى من الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة في عام ٢٠١٠.

١١- وتهدف المناقشات أثناء ذلك الشق الذي سيشارك فيه رؤساء الدول إلى توجيه أقصى قدر من الاهتمام إلى التنوع البيولوجي. وعلى الوكالات والوزارات المسؤولة عن التنوع البيولوجي أن تكون عوناً على كفالة إطلاع رؤساء الدول على الرسائل المناسبة لمساعدتهم على إعداد توصيات محددة عن السبل الكفيلة بإحراز تقدم في الأجندة العالمية بشأن التنوع البيولوجي.

ثالثاً - التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لمنفعة البشرية

١٢ - تم الشروع في إجراء تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية في عام ٢٠٠١ إثر نداء أطلقه الأمين العام وذلك بغية تقييم عواقب تغير النظم الإيكولوجية على رفاه الإنسان واستنباط الأسس العلمية للتدابير اللازمة تعزيزاً لحفظ النظم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام وإسهامها في رفاه الإنسان. وشارك في التقييم أكثر من ١٣٦٠ خبيراً في سائر أنحاء العالم أسفرت نتائج عملهم عن تقييم لحالة النظم الإيكولوجية في العالم والأنماط السائدة فيها وما تسديه من خدمات والخيارات المتاحة لإصلاح حال النظم الإيكولوجية وحفظها وتعزيز استخدامها المستدام.

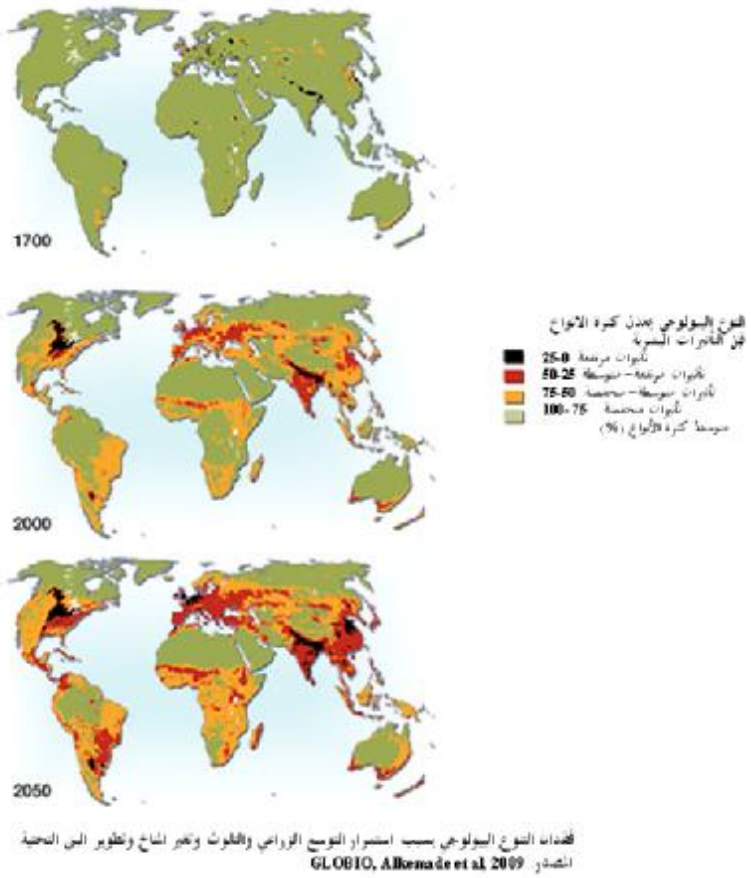

فقدان التنوع البيولوجي بسبب استمرار التوسع الزراعي والتلوث وتغير المناخ وتطوير البنى التحتية
المصدر GLOBIO, Alkemade et al. 2009

١٣ - وكان تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية بمثابة تنبيه لمصير النظم الإيكولوجية في العالم ولما تجلبه من منافع لا غنى عنها لرفاه الإنسان. وفي عام ٢٠٠٥، ورد في التقييم أن ٦٠ في المائة من هذه الخدمات

أصبحت عرضة لتدهور حاد أو للاستغلال غير المستدام. بيد أن فقدان التنوع البيولوجي مازال مستمراً حتى الآن. فعلى سبيل المثال، تُظهر حالة الحفاظ على الطيور والثدييات والأنواع البرمائية التي يستغلها الإنسان لأغراض الغذاء والعلاج أنماط انحسار تضاهي أو تتجاوز ما تتعرض له الأنواع التي لا تستخدم لهذه الأغراض. ومن شأن زوال هذه الأنواع وغيرها أن يسفر عن تأثيرات سالبة عميقة على رفاه الإنسان في بعض أنحاء العالم. فعلى سبيل المثال، تبلغ تكلفة موت الشُعب المرجانية ١٧٢ بليون دولار في العام ويتضرر من جراء ذلك أكثر من ٥٠٠ مليون شخص تعول سبل عيشهم على الخدمات المستمدة من هذه الشُعب المرجانية.(٦)

١٤ - وخلُص تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية ودراسات أخرى إلى أن تنامي طلب المستهلكين لتلبية الاحتياجات الناجمة عن خيارات أنماط الحياة السائدة في العالم وما يستتبعها من أنماط استهلاك الموارد الطبيعية تتعارض مع التنمية المستدامة. فلا غرابة إذن أن تشير المعلومات إلى انقراض الأنواع وتدهور النظم الإيكولوجية في سائر أنحاء العالم. وثمة إدراك وفهم أفضل الآن لهذه التغييرات الواسعة النطاق في النظم الإيكولوجية وللعوامل المسببة لها. فقد انتشر على نطاق واسع تحويل الأراضي، سواء أكان واسعاً أو محدوداً، إلى الزراعة لإنتاج المحاصيل الزراعية أو تربية الحيوانات وقطع الأخشاب وتطوير البنى الأساسية والتنمية التجارية والتوسع السريع في إنتاج الوقود الحيوي على نطاق تجاري وهي كلها تدخل في عداد العوامل المسببة لفقدان التنوع البيولوجي. وثمة صلة وثيقة ومتنامية بين ذلك واستخدام الموارد الطبيعية استخداماً غير مستدام ودون انقطاع سواء لأغراض التجارة أو الإعاشة. فالطلب المفرط الذي مافتئ يزداد على الأسماك البحرية وأسماك المياه العذبة وعلى لحوم حيوانات الأدغال ومنتجات الغابات من الأخشاب وغير الأخشاب وعلى الأدوية والعطريات - عبر التجارة غير المنظمة في كثير من الأحيان — تمثل كلها أنماط حافزة على زوال الأنواع وتغيير حالة الموائل على نطاق واسع.

رابعاً - اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي

١٥ - عقد وزراء البيئة في مجموعة الثمانية وممثلون للبلدان الخمسة المصنعة حديثاً — أي البرازيل والصين والهند والمكسيك وجنوب إفريقيا - اجتماعاً في يوتسدام في ألمانيا، وخلصوا إلى أن ثمة حاجة إلى إيلاء قسط أوفر من العناية لاقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي على غرار ما حدث حيال تغير المناخ عبر نجاح استعراض شتيرن.(٧) وفي سياق هذا التحدي، اقترحت حكومة ألمانيا إجراء دراسة تبرز الأهمية الاقتصادية لفقدان التنوع البيولوجي. وأسفر الاتفاق الذي توصلت إليه في هذا الصدد مجموعة الثمانية في قمتها المعقودة في هيليجيندام، ألمانيا، من ٦ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، عن شروع الوزارة الفيدرالية الألمانية للبيئة والمفوضية الأوروبية، بدعم من عدة شركاء آخرين، في إجراء هذه الدراسة العالمية المعنونة "اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي".

(٦) Martinez, M.L., and others, 2007. "The coasts of our world: ecological, economic and social importance" *Ecological Economics*, vol. 63, pp. 254–272.

(٧) Nicholas Stern, *The Economics of Climate Change: The Stern Review,* (Cambridge University Press, 2007).

١٦ - ومنذ ذلك الحين صدرت ثلاثة تقارير عن اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي هي: *تقرير مرحلي عن اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي* صدر في أيار/مايو ٢٠٠٨؛ وتحديث مسائل المناخ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، *واقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي لواضعي السياسات على الصعيدين الوطني والدولي*، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وبصفة عامة، تستهدف الدراسة إلى تجميع التجارب والمعارف والدراية الفنية من سائر المناطق في مجالات العلوم والاقتصاد والسياسات وتسخيرها لاتخاذ تدابير عملية تجاوباً مع الأدلة المتزايدة التي تثبت التأثيرات السلبية الناجمة عن فقدان التنوع البيولوجي. وتسعى الدراسة إلى إظهار أن الاقتصادات تمثل وسيلة ناجعة لوضع السياسات في مضمار التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية بدعم سبل اتخاذ القرارات وتمهيد السبيل لإجراء حوار يراعي العلوم والاقتصادات والهياكل الإدارية.

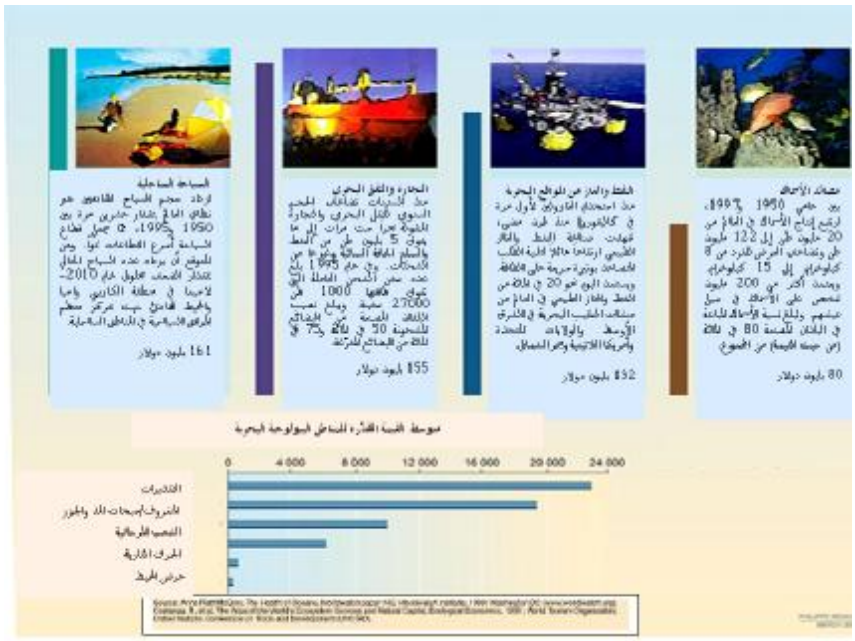

١٧ - وكما تبين الدراسة، يؤثر زوال خدمات النظم الإيكولوجية تأثيراً مباشراً على التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، لا يزال تقدير قيمة هذه الخدمات دون المستوى المطلوب. ففقدان التربة وزوال الغابات ومصائد الأسماك والشُعب المرجانية والأراضي الرطبة يتسارع بوتيرة تثير القلق. بيد أنه يجدر التنبيه إلى أن الاستدامة تضمحل شأنها في ذلك شأن رأس المال الطبيعي. ويعد قصور إدراك القيمة الاقتصادية (أي النقدية) لما تسديه النظم الإيكولوجية من خدمات عاملاً رئيسياً في أن نظرة أغلب الأشخاص لا تتجاوز الوقت الراهن. ولن تحظى الحلول الناجحة الفعالة من حيث التكلفة بما يليق بها من اهتمام إلا حين يدرك الناس على نحوٍ أفضل قيمة هذه الخدمات.

١٨ - ويسلط التقرير الموجه إلى واضعي السياسات الذي صدر قبل وقت وجيز الأضواء على بعض المجالات البالغة الأهمية الواجب الاهتمام بها لإدراك قيمة رأس المال الطبيعي على نحوٍ أفضل، ويشمل ذلك الترويج لوسائل أفضل لقياس المنافع وتطوير القدرات على توزيع التكاليف والفوائد.

١٩ - وتوضح الدراسة، في المقام الأول، أن الإدارة تستدعي القياس، إذ لا بد أن يتوافر إدراك معمق وقياس كمي للخدمات التي يسديها التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وذلك بغية دعم سُبل اتخاذ

القرارات على الصعيدين الوطني والدولي بهدف إيجاد حل طويل الأجل. ومن المهم كذلك استحداث أدوات وبرمجيات تكون معيناً على إدارة أفضل وعلى تحقيق قسط أوفر من الإنصاف، بما في ذلك استحداث نظام أكثر إحكاماً لتسديد تكاليف خدمات النظم الإيكولوجية (عبر آليات السوق على سبيل المثال). وثمة حاجة لإعادة النظر في الإعانات الضارة والاستعاضة عنها بالتصرف وفق الأطر التنظيمية والمعايير البيئية في السعي لتقليل فقدان التنوع البيولوجي إلى أقصى حد وعكس مساره.

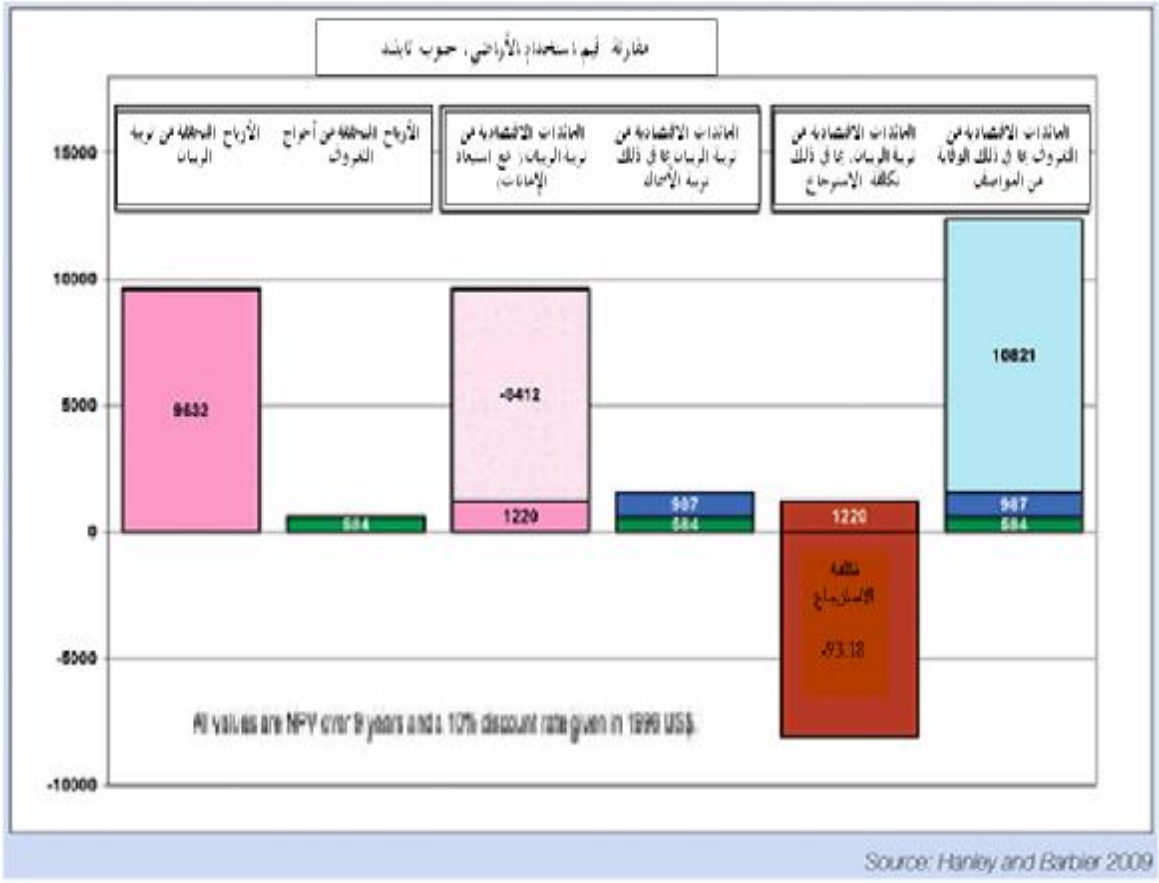

٢٠ - ورغم أن عملية الانتقال إلى مجتمع يتسم بانخفاض انبعاثات الكربون لم تكتمل بعد، فإنها باتت محط اهتمام كبير وأصبحت تشكل أكثر فأكثر عاملاً رئيسياً في اتخاذ القرارات، على الصعيدين الوطني والدولي، في كافة المجالات مثل التنمية الحضرية والغابات والزراعة. وكما توضح دراسة اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي الموجهة إلى واضعي السياسات، فمن الأهمية بمكان استثمار هذا النجاح واتخاذ القرارات وفق نهج يكفل تحقيق قدر أكبر من فعالية الموارد بصفة عامة. وبصدد التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، تنبه الدراسة إلى أنه ينبغي تسوية المسائل المثارة آنفاً حتى يتسنى آخذ قيمة التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في الحسبان على نحو يماثل ما تحظى به انبعاثات الكربون من اهتمام في الوقت الحالي.

٢١ - ولم يؤكد "ميثاق سيراكوزا" الذي أُبرم في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (أنظر المرفق بهذه الوثيقة) مجدداً على الالتزام حيال التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية فحسب، بل وأشار على وجه التحديد إلى الدراسة وأهمية إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني وفرادى المواطنين في إعدادها.

٢٢ - وللصناعة دور بالغ الأهمية في تغيير النظرة إلى رأس المال الطبيعي، إذ أن بقاء بعض الصناعات بغض النظر عن حجمها، يرتبط بالنظم الإيكولوجية السليمة. ولا بد لهذه الصناعات من أن تعين على تجاوز إخفاق قوى السوق في كفالة استدامة الاقتصاد العالمي وتلبية الحاجة الملحة لتحرير بلايين الأشخاص من فخ الفقر المنصوب. وما لم يتحقق ذلك، فلن تكون الخدمات التي يعول عليها العالم فعّالة من حيث التكلفة بل وقد يكون مالها الزوال. ومن المقرر نشر تقرير آخر من سلسلة اقتصادات التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية موجه إلى *قطاع الأعمال* في عام ٢٠١٠. وسيحدد هذا التقرير فرص السعي مع قطاع الصناعات وعبره لإقامة اقتصاد يتسم بقدر أعلى من فعالية الموارد.

٢٣ - وخلاصة القول أن العالم سيواجه مخاطر جسيمة إذا لم يتم الاهتمام بالمسائل ذات الصلة بفقدان التنوع البيولوجي وتدهور خدمات النظم الإيكولوجية وما لم يتم إدراك قيمة ما هو آخذ في الضياع. وثمة حاجة إلى تغيير النهج المتبع حيال رأس المال الطبيعي القيم هذا وهو أمر يستدعي بذل جهود مضنية وإقامة تعاون على الصعيد الدولي. بيد أن الأدلة المتوافرة حالياً تؤكد أن ذلك الجهد لن يكون بلا طائل.

٢٤ - ومن المرجح أن يؤدي توثيق عرى تفاعل الحكومات والمجتمع المدني مع القطاع الخاص إلى تعزيز الصلات وأوجه التآزر المتينة وهو أمر لازم لرفد التغييرات المطلوبة لإقامة اقتصاد أخضر بحق وحقيقي. وتتيح النتائج المقررة لهذه الدراسات والطاقات المتنامية وراء مبادرات قطاع الأعمال فرصاً سانحة لتمتين هذه الصلات المهمة.

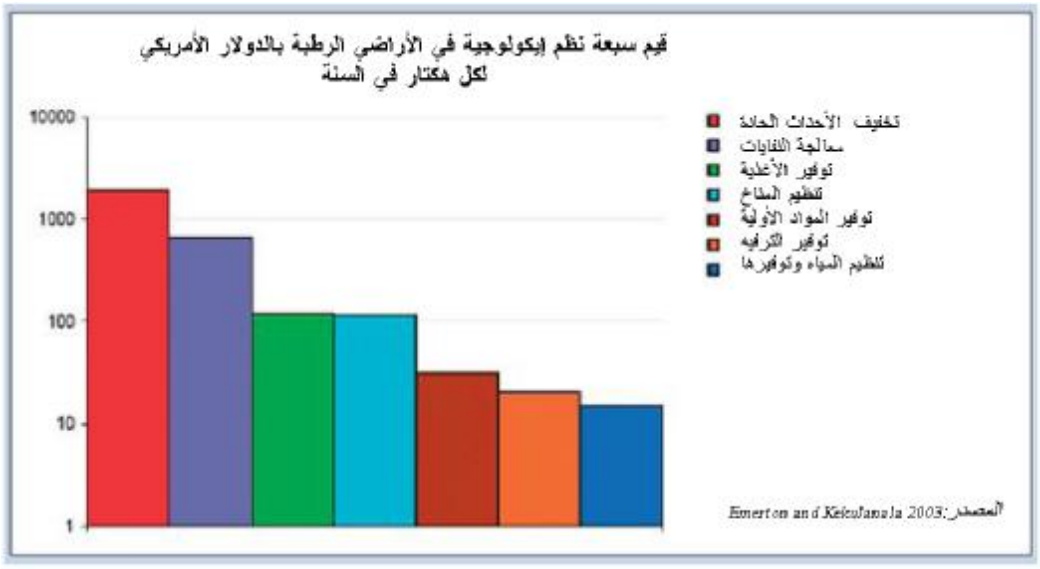

خامساً – تغير المناخ والتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

٢٥ – ترتبط التغييرات في المناخ العالمي والتنوع البيولوجي ارتباطاً وثيقاً ببعضهما البعض، فتغير المناخ عامل مهم في فقدان التنوع البيولوجي بينما يُمثل التنوع البيولوجي السليم والنظم الإيكولوجية الصلبة وسائل طبيعية للتكيف مع تغير المناخ.

> وبارتفاع درجة الحرارة بمقدار ما بين ١,٥–٢,٥ درجة مئوية، ستكون نسبته أكثر من ٣٠ في المائة من جميع الأنواع في العالم مهددة بالانقراض.
>
> *تقرير التقييم الرابع، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ٢٠٠٧*

٢٦ – يورد تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ الذي صدر في عام ٢٠٠٧ عدة نتائج رائدة وتضمن تقديرات تشير إلى حدوث خسائر كبيرة في التنوع البيولوجي العالمي بل وإلى بلوغ التأثيرات الإقليمية مستويات أعلى من ذلك. ويتوقع التقرير زوال خدمات نظم إيكولوجية كثيرة من بينها ضبط الأمراض والعواصف وتوافر المياه وقدرات الطاقة المائية وإنتاج الأغذية والسياحة.

٢٧ – وأشارت الهيئة أيضاً إلى أن تغير المناخ سيؤدي إلى استفحال عوامل أخرى مسببة لفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجي. ومن ثم سيتفاقم تدمير الموائل، لا سيما في المناطق الساحلية بفعل ارتفاع مستوى البحار واشتداد هبوب العواصف. ومن المتوقع أيضاً أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى تكاثر الأنواع الغازية.

٢٨ – وتقدر دراسات أخرى أن تسفر التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ، خلال الأربعين سنة المقبلة، عن تجدد الأنواع بنسبة تصل إلى ٦٠ في المائة على المستوى العالمي إثر انقراض بعض الأنواع بدرجة كبيرة في النظم الإيكولوجية شبه القطبية والمدارية وفي البحار شبه المغلقة، مقروناً بغزوات غير مسبوقة من بعض الأنواع في المحيطات القطبية والجنوبية.(٨) وبصفة خاصة تتصاعد حالات ابيضاض المرجان الجماعية، التي بدأت على ما يبدو عندما تجاوز ثاني أكسيد الكربون في الجو ٣٢٠ جزء في المليون، ليصل إلى مستويات تقارب ٣٩٠ جزءاً في المليون.(٩) ومن المرجح أن تصبح الشعب المرجانية موطناً للطحالب والكائنات الدقيقة وأن يقترن ذلك بتناقص قدرتها إلى حد كبير على إعاشة أشكال أعلى من الحياة.

٢٩ – وفي النظم الأرضية، من المرجح أن يسفر توزيع التحولات بفعل المناخ إلى فقدان بعض الأنواع أيضاً، إذ أن الأنواع الموجودة في المناطق المنخفضة ستتعرض لتأثير ارتفاع مستويات البحار وما يستتبع ذلك من تسرب المياه المالحة بينما ستفتقر الأنواع الأخرى المعرضة لتحولات في المناطق المرتفعة إلى الحيز الكافي لحركتها. وستؤدي التغيرات المادية في الأنظمة إلى حدوث تغيرات أخرى تتضمن

(٨) "Projecting global marine biodiversity impacts under climate change scenarios". *Fish and Fisheries* vol. 10, issue 3, pp. 235–251, 2009.

(٩) "Predicting global habitat suitability for stony coral seamounts". *Journal of Biogeography* vol. 36, No. 6, pp. 1111–1128, 2009.

تحولات كبيرة في توقيت عمليات مهمة مثل الإزهار والتلقيح وميقات التوالد والهجرات الموسمية وحدوث تغيرات في بنية الجماعات البيولوجية.[١٠]،[١١]

٣٠ - وقد يؤدي التطور السريع الذي يشهده مفهوم تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات إلى إنقاذ الغابات في العالم والحفاظ على قدرتها على تنظيم انبعاثات الكربون. وإضافة إلى التأثيرات الملطفة لتخفيض الانبعاثات الناجمة عن الأحراج وتدهور الغابات، يمضي المفهوم المسمى (ما بعد تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات) إلى أبعد من ذلك مولياً اهتمامه لجوانب أخرى مثل الإدارة المستدامة للغابات وتعزيز الغطاء الحرجي. وسيدخل هذا المفهوم تحسينات على سبل العيش والحفاظ على التنوع البيولوجي وصمود النظم الإيكولوجية.

٣١ - وسيكون ذلك، مقروناً بنهج التكيف القائمة على النظم الإيكولوجية، معيناً على إقامة صلات أساسية وتحقيق قسط أوفر من التآزر بين ضرورات حماية التنوع البيولوجي وتخفيف وقع التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ والتكيف معها. وستشمل هذه الجهود خطوات لتلبية الحاجة إلى استحداث نهج وظيفية لتحسين تدفق الموارد لمن تكون حياتهم أكثر تضرراً من تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والذين قد تؤدي هذه الجهود إلى تحسين مستقبلهم بدرجة قصوى.

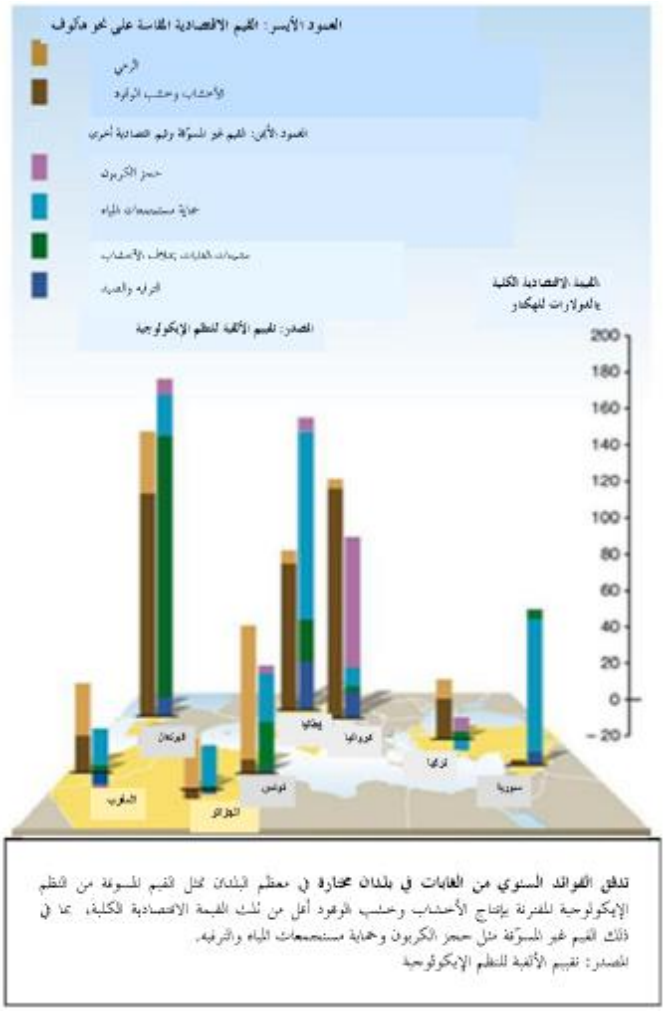

تدفق الفوائد السنوي من الغابات في بلدان مختارة في معظم البلدان تمثل القيم المسوغة من النظم الإيكولوجية للمنفرة بإنتاج الأحطاب وحطب الوقود أعلى من تلك القيمة الاقتصادية الكلية، بما في ذلك القيم غير المسوّقة مثل حجز الكربون وحماية مستجمعات المياه والترفيه.
المصدر: تقييم الألفية للنظم الإيكولوجية

(١٠) "Attributing physical and biological impacts to anthropogenic climate change". *Nature* vol. 453, issue No. 7193, pp. 353–357, 2008.

(١١) تقييم محدث لمخاطر تغير المناخ مستمد من البحوث المنشورة منذ صدور تقرير التقييم الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

سادساً – أوجه التآزر بين العلوم والسياسات في مضمار التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

٣٢ – رحب مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، بقراره ٩/١٥، بموافقة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على عقد اجتماع دولي حكومي مخصص ومفتوح تؤمه أطراف حكومية دولية متعددة معنية للنظر في إقامة ترابط فعّال بين العلوم والسياسات في مضمار التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ورفاه الإنسان.وبهذا القرار، أقرت الأطراف بضرورة تحسين سبل استخدام العلوم المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لتزويد واضعي السياسات بالمعلومات.

٣٣ – وتمثل البحوث الأساسية عن التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتجميع بيانات الرصد من قِبل الجماعات العلمية والإدارية التي تعمل على كافة المستويات والنطاقات، خطوة أولى جديرة بالدعم. بيد أن القصور يشوب الآن عملية استنارة السياسات بالعلوم المناسبة من حيث استغلال قدرتها على إبلاغ هذه المعلومات البالغة الأهمية بطريقة واضحة وسهلة الفهم إلى من يتخذون القرارات القانونية والسياسية الرامية إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي وتوفير أقصى قدر من خدمات النظم الإيكولوجية.

٣٤ – وقد ازداد الوعي بالتنوع البيولوجي، بصفته مسألة متعددة الأوجه تستدعي معارف علمية بشأن الصلات التي تربط بين التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية ورفاه الإنسانية، ازدياداً كبيراً منذ إكمال تقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية. وتمثل المشاورات الرامية إلى إنشاء آلية دولية للدراية العلمية بشأن التنوع البيولوجي والإستراتيجية العالمية لمتابعة تقييم الألفية للأنظمة الإيكولوجية اتفاقاً على ضرورة تعزيز أوجه التآزر بين العلوم والسياسات في مضمار التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

٣٥ – وتبعاً لذلك، انعقد أول اجتماع دولي حكومي مخصص ومتعدد الجهات المعنية للمنتدى الحكومي الدولي للعلوم والسياسات بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية في بوتراجايا بماليزيا من ١٠ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. واتفق الممثلون في الاجتماع، بوجه عام، على أن ثمة حاجة لتعزيز أوجه التآزر بين العلوم والسياسات وإجراء دراسة للفجوة الفاصلة بينهما. وأوصى الاجتماع بأن يلتمس المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إرشادات من مجلس إدارة البرنامج بشأن نهج يتيح استنباط أفضل خيار لتعزيز أوجه التآزر بين العلوم والسياسات.

٣٦ – ودعا المجلس التنفيذي، بقراره ١٠/٢٥، برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى المضي قُدماً في استكشاف سبل ووسائل كفيلة بتعزيز أوجه التآزر بين العلوم والسياسات. واستجابة لذلك، دعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة الحكومات والمنظمات إلى المشاركة في استعراض مفتوح يجريه النظراء لتحليل أولي للفجوة في أوجه التآزر الحالية بين التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية التي أعدت استجابة لاجتماع بوتراجايا.

٣٧ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، عقد برنامج الأمم المتحدة للبيئة اجتماعاً آخر من هذا القبيل تضمنت وثائقه تحليلاً للفجوة واستعرض الاجتماع الصورة المؤسسية العامة لأوجه التآزر بين العلوم والسياسات في مضمار التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وعرضت فيه نتائج شتى. وأتيح الإطلاع على وثيقة مصاحبة بشأن الاحتياجات والتدابير استعرضت الفرص السانحة في الوقت الراهن والسبل الكفيلة باغتنامها وذلك بغية استثمار النتائج لقطع شوط أبعد. وقدم رئيس الاجتماع موجزاً اقترح فيه مهاماً مستصوبة للمنتدى الجديد وطرح أفكاراً بشأن هيكل لتسييره والمضي قُدماً في هذا الشأن. وذّكر الرئيس أن إنشاء آلية حكومية دولية لتعزيز أوجه التآزر بين العلوم والسياسات في مضمار التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية يحظى بدعم قوي وأشار إلى أن هذه الآلية ينبغي أن تتيح معلومات علمية موثوق بها ومشروعة وملائمة عن التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية تكون معيناً للسياسات دون أن تفرض عليها إملاءات. وأبدى معظم المشاركين في الاجتماع مساندتهم لأهمية تمتع الآلية الحكومية الدولية الجديدة بالاستقلال العلمي بجعل هيكلها الإداري منفصلاً عن هياكل التسيير والهيئات الفرعية للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة وأجهزة الأمم المتحدة، على أن يكون في الوقت نفسه داعماً لهذه الهياكل ومكملاً لها.

٣٨ - وأشار الرئيس في موجزه إلى ضرورة تعزيز إنتاج المعرفة على الصُعد الوطنية والإقليمية والعالمية والاتفاق بوجه عام على أهمية بناء القدرات لإنتاج المعرفة وتقييمها واستخدامها في شتى المستويات. وينبغي تحفيز بناء القدرات لدى العلماء وواضعي السياسات وأفراد المجتمع المدني، بما في ذلك المجتمعات المحلية، وذلك لتمكينهم من المشاركة بقدر أكبر من الفاعلية في أوجه التآزر بين العلوم والسياسات ولزيادة اشتراك العلماء من البلدان النامية.[١٢]

٣٩ - وسيطلب من مجلس الإدارة، في دورته الاستثنائية الحادية عشرة، أن يقرر بشأن نهج يكفل تطوير وتعميق هذه المناقشات بشأن استحداث وسيلة مجدية وناجعة تلبي احتياجات الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي لسد ما قد يتضح من ثغرات أثناء إجراء مختلف التحليلات.

سابعاً - السنة الدولية للتنوع البيولوجي

٤٠ - سيكون عام ٢٠١٠، بصفته عاماً دولياً للتنوع البيولوجي، عاماً حافلاً بالأنشطة الرامية إلى تعميق الوعي العالمي بدور التنوع البيولوجي في إطار عمل النظم الإيكولوجية وتقديم الخدمات. وتلك فرصة فريدة حري بجميع الجهات المعنية أن تغتنمها لا لتعميق الوعي بدور وجدوى التنوع البيولوجي في

ينبغي أن يكون الإخفاق في حماية التنوع البيولوجي بمثابة إنذار، فترك الأمور على حالها ليس خياراً، إذ ثمة حاجة إلى تصور جديد للتنوع البيولوجي. ويجب علينا أن ندير غاباتنا إدارة مستدامة حتى تتمكن من تخزين الكربون وتحمي مستجمعات المياه وتوفر موارداً وتُدر دخلاً. ويجب علينا أن نحمي الشُعب المرجانية حتى تتمكن من حماية سواحلنا من العواصف وتدعم سبل عيش مئات الملايين من البشر. ويجب علينا أن نكفل بقاء بحارنا ومحيطاتنا في الأجل الطويل.

الأمين العام

٩ *تشرين الثاني/نوفمبر* ٢٠٠٩

(١٢) UNEP/IPBES/2/4/Rev.1.

كفالة سبل عيش الإنسان ورفاهته فحسب بل لتصويره بصفته خياراً مجدياً ومستداماً في الأجل البعيد لتعزيز رفاه البلدان الاقتصادي.

٤١ - وثمة توافق عام بأن هدف تخفيض معدل فقدان التنوع البيولوجي بحلو عام ٢٠١٠ لم يتحقق. فكثير من الحكومات تقر، في أحدث التقارير التي قدمتها الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، بأن الهدف لن يتحقق على الصعيد الوطني. أمّا الصعيد العالمي، تؤكد مجموعة من المؤشرات التي تستعين بها اتفاقية التنوع البيولوجي هذا الاستنتاج وهي تشمل التهديدات والحالة والاستجابة.(١٣) ولئن حققت الجهود المبذولة لتقليل إزالة الأحراج ورفع مستويات حماية التنوع البيولوجي قد حققت قسطاً من النجاح، فإن التنوع البيولوجي لا يزال يتدهور بوجه عام وتتعرض الأنواع لخطر الانقراض بوتيرة متسارعة. فمن المعروف أن نحو ٠٠٠ ١٧ من الأنواع النباتية والحيوانية مهددة بالانقراض.(١٤) ولم يتم التصدي بعد بصورة فعّالة لمهددات التنوع البيولوجي ومسببات فقدانه الرئيسية مثل الاستهلاك المفرط وزوال الموائل والأنواع الغازية والتلوث وتغير المناخ.

٤٢ - بيد أن الجهود قد بدأت لإعداد مجموعة جديدة من الأهداف تروم إيقاف فقدان التنوع البيولوجي وذلك بالاستعانة بالدروس المستخلصة أثناء هذه المرحلة من تنفيذ التدابير. ويعكف برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجهات أخرى على تحديد أهداف عالمية جديدة للتنوع البيولوجي وعلى الاستيثاق لا من تصديها للتحديات الناشئة فحسب بل ومن اتصافها بالبساطة وقابلية القياس واستيعاب جميع القطاعات المعنية لها على نحو يتيح إعداد جدول أعمال مشترك.

٤٣ - وتدور في الوقت الراهن مناقشات في منتديات شتى، من بينها فريق إدارة البيئة، لتحديد العناصر المطلوبة لوضع تصور عالمي جديد للتدابير الرامية إلى حماية التنوع البيولوجي. وسيتم إعداد هذه العناصر للشق الرفيع المستوى بشأن التنوع البيولوجي أثناء الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة التي ستنعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ والاجتماع العاشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي سينعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

٤٤ - وتتيح السنة الدولية للتنوع البيولوجي فرصة سانحة للتوصل إلى اتفاق عالمي على مجموعة من الأهداف المجدية والطموحة لفترة ما بعد ٢٠١٠ وهي ستكون حافزاً للدول لمضاعفة جهودها الرامية إلى الحافظ على التنوع البيولوجي. ومن الأهمية بمكان أن تكون خطوط الأساس والأهداف الواضحة المعالم محددة بجلاء بالاستعانة بمعايير متفق عليها. وبعدئذ ستتيح مجموعة متفق عليها من المؤشرات رصد التقدم المحرز وتكييف السياسات والتدابير الرئيسية في وقت باكر في ضوء تقييم الانجازات في مختلف المراحل. وسيكون هذا العمل أسهل بكثير بفضل تحسين الإطلاع على البيانات والمعلومات المتاحة حالياً عن التنوع البيولوجي وتقاسمها ممّا يجعلها متاحة للأوساط المستخدمة لها على نطاق أوسع ومن بينها من يتولون مهمة وضع السياسات بقدر اكبر من السهولة واليسر.

---

(١٣) Walpole et al. (2009) *Science*, vol. 325, pp. 1503–1504.

(١٤) IUCN (2009) Wildlife in a Changing World: A report based on the analysis of the 44,838 species on the IUCN Red List.

ثامناً – دعوات في الآونة الأخيرة لاتخاذ إجراءات

٤٥ – ارتفع عدد الأطراف المتعاقدة في مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف خلال الثلاثين عاماً المنصرمة، إذ ازداد التزام البلدان باتخاذ تدابير شتى لحماية التنوع البيولوجي. بيد أنّ حماية صميم جوهر الحياة حماية وافية لا يزال معركة لم تحسم بعد رغم ثلاثة عقود من الاعتراف الدولي والوطني بأهمية التنوع البيولوجي.

هدف التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠

''أن يتحقق بحلول عام ٢٠١٠ تخفيض محسوس للمعدل الحالي للخسارة في التنوع البيولوجي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وذلك كإسهام منها في التخفيف من وطأة الفقر وصون جميع أشكال الحياة على الأرض.''

اتفاقية التنوع البيولوجي
القرار ٢٦/٦

٤٦ – وبعد انقضاء عشرة أعوام على اعتماد اتفاقية التنوع البيولوجي في عام ٢٠٠٢ اعترف رؤساء الدول، أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، بدور التنوع البيولوجي في التنمية المستدامة واستئصال الفقر وفي تحقيق رفاه الإنسان وكفالة سبل العيش والسلامة الثقافية.

٤٧ – ومنذ وقت أقرب من ذلك، استجابت منظمات ومنتديات عديدة إلى النداء الداعي إلى تحقيق هدف التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠ (أنظر النص في الإطار على اليمين والمرفق) وتحسين الحفاظ على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية.

٤٨ – وحددت الأمم المتحدة عام ٢٠١٠ عاماً دولياً للتنوع البيولوجي، جاعلة هذا الموضوع محط اهتمام أكبر. والتنوع البيولوجي جدير بذلك إذ أنه لم يحظ بالاهتمام اللائق بدوره المؤكد في رفاه الإنسان والتنمية المستدامة واستئصال الفقر.

٤٩ – وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، سيعقد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي اجتماعه العاشر في ناغويا في اليابان. وستستعرض الأطراف هدف التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠ ويتوقع أن تعتمد خطة إستراتيجية جديدة لهدف وإطار التنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠١٠، فضلاً عن دراسة النظام الدولي بشأن الحصول على الموارد الجينية وتقاسم فوائدها.

٥٠ – وتدور في الوقت الراهن مناقشات لإعداد الصيغة النهائية لنظام الحصول على الموارد وتقاسم الفوائد. ومن المقرر أن ينعقد الاجتماع الأخير للمفاوضات في آذار/مارس ٢٠١٠ في كالي بكولومبيا. ولا تزال طبيعة الفوائد – التقاسم والمسائل ذات الصلة بذلك وأدوار البلدان المزودة والبلدان المستخدمة ومسؤولياتها والعناصر ذات الصلة بالامتثال قيد النظر. وسيُبلَّغ مؤتمر الأطراف، في اجتماعه العاشر، بنتائج هذه المناقشات التي ستشكل جزءاً مهماً من جدول أعماله.

٥١ – وقد ازداد الزخم، طوال عدة عقود، لتحسين مستوى إدراك أهمية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والمحافظة عليها واستخدامها على نحو مستدام، بيد أن الطريق لا زال طويلاً. وليس المطلوب الآن إستراتيجية عمل أخرى بل تغيير جذري في النهج المتبع لتخفيض وتيرة فقدان التنوع البيولوجي ووضع حدٍ لهذا الفقدان في وقت لاحق مع توفير أقصى قدر من خدمات النظم الإيكولوجية.

٥٢ - وحتى يتسنى إيقاف فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية، ينبغي أن توجه التدابير نحو احتواء التأثيرات السالبة الناجمة عن العوامل المسببة لهما. ويعني ذلك جهداً يتجاوز نطاق البيئة، مما يستدعي عملاً جماعياً على أرفع المستويات السياسية لحماية التنوع البيولوجي وكفالة استخدامه استخداماً مستداماً وتخفيض الضغوط على النظم الإيكولوجية في الوقت نفسه.

تاسعاً - موجز الرئيس - بعض الرسائل المحتملة

٥٣ - يمثل مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي منتدى الأمم المتحدة الرفيع المستوى للسياسات البيئية الذي يجمع في إطاره وزراء البيئة في العالم لاستعراض مسائل السياسات الناشئة وذات الأهمية في مضمار البيئة. ويقدم المجلس/المنتدى مشورة وإرشادات عامة في مجال السياسات بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال البيئة، ضمن أهداف أخرى. وإذ يفعل المجلس/المنتدى ذلك، يدعو مسؤولي وكالات الأمم المتحدة ورؤساء أمانات اتفاقات البيئة المتعددة الأطراف للمشاركة والتفاعل مع الوزراء في الاجتماعات، ويسعى إلى تعزيز المشاركة المجدية لممثلي المجموعات الرئيسية والمنظمات غير الحكومية، بما في ذلك القطاع الخاص.

٥٤ - ودرج رئيس المجلس/المنتدى على إعداد موجز للمشاورات الوزارية التي تتم في كل دورة. ويتيح الموجز لوزراء البيئة أن يرسلوا معاً رسالة إلى منظومة الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص عن منظورهم حيال الموضوعات قيد النقاش.

٥٥ - وفضلاً عن الموجز، اقترح الرئيس أن يعتمد المجلس/المنتدى أيضاً إعلاناً أو بياناً أو بلاغاً وزارياً. واقترحت حكومتا إندونيسيا وصربيا معاً مشروعاً لهذا الغرض.

٥٦ - ومع أن القرار يعود بصفة كاملة إلى الوزراء، تم اقتراح عدد من الأسئلة بغية إثراء المناقشات الوزارية:

(أ) هل يتيح مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي سيعقد في ريو دي جانيرو، في البرازيل، في عام ٢٠١٢ فرصة للحكومات للاتفاق على خطوات وسياسات محددة لازمة لكفالة مستقبل يتحقق فيه اقتصاد أخضر على نحو يحدث تغييراً في النظرة إلى رأس المال الطبيعي؛

(ب) ما هي السبل الكفيلة بتيسير إبرام اتفاقات تشمل ما يلي:

'١' هدف طموح ولكنه مفيد يتمثل في إيقاف فقدان التنوع البيولوجي تؤازره مجموعة أهداف ومؤشرات للفترة التالية لعام ٢٠١٠؛

'٢' جعل التنوع البيولوجي محط اهتمام الجميع وليس وقفاً على اتفاقية أو وزارة معينة؛

'٣' عناصر الوصول وتقاسم الفوائد؛

'٤' فرص واضحة تمكن الجهات المعنية من إسماع صوتها ونقل تجاربها على نحو يتيح مراعاتها في عمليات اتخاذ القرار الرئيسية؛

'٥' فرص ملائمة لتعزيز التمويل والقدرات وتعميق الوعي في المجتمع بأسره بغية تحقيق الهدف الجماعي المتمثل في بناء عالم منصف ومتجاوب ومتطور؛

(ج) ما هي السبل التي تتيح الاستفادة من الآليات المستحدثة (اقتصادات النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي على سبيل المثال) في تعزيز صمود النظم الإيكولوجية بفضل الحفاظ على التنوع البيولوجي؟ وما هي الآليات الأخرى الموجودة التي تتضمن هذه الفوائد المتعددة الأوجه؟

(د) ما هي الخطوات الواجب اتخاذها والدعم اللازم توفيره لتمويل جهود المحافظة ريثما تنتقل الهيئات والبلدان والقطاع الخاص والمجتمع الدولي إلى مرحلة توسيع نطاق دفع مقابل لقاء خدمات النظم الإيكولوجية – وهو أمر سيؤدي إلى تمويل جهود المحافظة؟

(هـ) ما هي السبل الكفيلة بتعزيز أوجه التآزر بين العلوم والسياسات بغية سد الفجوات وتلبية الاحتياجات التي تحددها العمليات الحكومية الدولية الحالية. وما هي أفضل السبل لاختتام المفاوضات؟

(و) ما هي السبل الكفيلة بحشد الدعم للاجتماع الرفيع المستوى الذي دعا الأمين العام لعقده في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في نيويورك ولاجتماع مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في ناغويا؟

المرفق

الأنشطة المقبلة ذات الصلة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية

١ - في أيار/مايو ٢٠٠٨، اعتمدت مجموعة الثمانية نداء كووبي للعمل من أجل التنوع البيولوجي، ملزمة بذلك نفسها بخطة عمل رائدة لكبح جماح فقدان التنوع البيولوجي. وتضمنت الخطة الأفكار الرئيسية الخمسة التالية:

(أ) تحقيق هدف التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠؛

(ب) تعزيز استغلال التنوع البيولوجي بصفة مستدامة؛

(ج) إحكام تحديد المناطق المحمية وإدارتها؛

(د) تشجيع إشراك القطاع الخاص؛

(هـ) تعزيز القدرات العلمية لرصد التنوع البيولوجي.

٢ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، اعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في اجتماعه العاشر المعقود في مدينة بون بألمانيا، طائفة من القرارات الجديدة بشأن التنوع البيولوجي الزراعي والوقود الإحيائي والأنواع الغريبة الغازية والتنوع البيولوجي الحرجي والنهج حيال النظم الإيكولوجية والتقدم المحرز صوب تحقيق هدف التنوع البيولوجي لعام ٢٠١٠.

٣ - واعتمد مؤتمر الأطراف في اتفاقية رامسار، في اجتماعه العاشر المعقود في مدينة شانغوان بجمهورية كوريا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، خطة إستراتيجية جديدة للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥. وستسهم هذه الخطة في المضي قدماً على كافة المستويات في مضمار التنوع البيولوجي والاستغلال الرشيد للأراضي. وستعود الخطة بالنفع على التنوع البيولوجي ورفاه الإنسان على حد السواء.

٤ - واجتمع وزراء البيئة في مجموعة الثمانية، في أيار/مايو ٢٠٠٩، في سيراكوز بإيطاليا، واتخذوا مجموعة من التدابير بشأن التنوع البيولوجي ترد في وثيقة ختامية تُعرف باسم "ميثاق سيراكوزا". وأعادت الوثيقة إلى الأذهان الحوار الذي أجرته مجموعة الثمانية قبلاً في بوستدام بألمانيا في عام ٢٠٠٧ وفي كووبي باليابان في عام ٢٠٠٨. واعترافاً بأهمية هدف عام ٢٠١٠ والعام الدولي للتنوع البيولوجي التزم الوزراء بالاستثمار في التنوع البيولوجي كمخرج من الأزمة الاقتصادية. واتخذوا سلسلة من التدابير بشأن التنوع البيولوجي شملت الصلات بالمناخ والاقتصاد وقطاع الأعمال والتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية والبحوث العلمية والسياسات (بما في ذلك التزام بتسريع العملية المتعلقة بملتقى العلوم والسياسات). واتفقوا كذلك على مسار مشترك لإعداد إطار للتنوع البيولوجي للفترة التالية لعام ٢٠١٠.

٥ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، أعرب وزراء البيئة الذين شاركوا في المؤتمر العالمي للمحيطات في منادو بإندونيسيا، عن قلقهم، في بيان منادو بشأن المحيطات، من استمرار فقدان التنوع البيولوجي البحري والنظم الإيكولوجية البحرية والتزموا بالحفاظ طويل الأجل على الموارد البحرية الحية والنظم الإيكولوجية الساحلية وذلك من خلال الاستخدام المستدام لها.

٦ - وتتضمن العمليات الحالية ذات الصلة بتمويل التنوع البيولوجي التجديد الخامس لموارد مرفق البيئة العالمية في مطلع عام ٢٠١٠، وتم عقد عدة اجتماعات تحضيرية ولكن نتائجها لم تتضح بعد.